



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل / كلية الآداب
مجلة آداب الرافدين

مَجَلَّةُ

آدَابِ الرَّافِدِينَ

مجلة فصلية علمية محكمة

تصدر عن كلية الآداب - جامعة الموصل

العدد التسعون / السنة الثانية والخمسون

صفر - ١٤٤٤ هـ / أيلول ١٥ / ٢٠٢٢ م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢

ISSN 0378- 2867

E ISSN 2664-2506

للتواصل: radab.mosuljournals@gmail.com

URL: <https://radab.mosuljournals.com>



المجلة العراقية للدراسات والبحوث

مجلة محكمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثقة في الآداب والعلوم الإنسانية
باللغة العربية واللغات الأجنبية

العدد: التسعون السنة: الثانية والخمسون / صفر - ١٤٤٤هـ / أيلول ٢٠٢٢م

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور عمار عبداللطيف زين العابدين (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحرير: الأستاذ المساعد الدكتور شيبان أديب رمضان الشيباني (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأستاذ الدكتور حارث حازم أيوب	(علم الاجتماع) كلية الآداب/جامعة الموصل/العراق
الأستاذ الدكتور وفاء عبداللطيف عبد العالي	(اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور مقداد خليل قاسم الخاتوني	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور علاء الدين أحمد الغرابية	(اللغة العربية) كلية الآداب/جامعة الزيتونة/الأردن
الأستاذ الدكتور قيس حاتم هاني	(التاريخ) كلية التربية/جامعة بابل/العراق
الأستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار	(التاريخ) كلية العلوم والآداب/جامعة طيبة/السعودية
الأستاذ الدكتور سوزان يوسف أحمد	(الإعلام) كلية الآداب/جامعة عين شمس/مصر
الأستاذ الدكتور عائشة كول جلب أوغلو	(اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/جامعة حاجت تبه/ تركيا
الأستاذ الدكتور غادة عبدالنعم محمد موسى	(المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/جامعة الإسكندرية
الأستاذ الدكتور كلود فيننثز	(اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلب/فرنسا
الأستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز	(الأدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة
الأستاذ المساعد الدكتور سامي محمود إبراهيم	(الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير :

التقوم اللغوي: م.د. خالد حازم عيدان	— مقوم لغوي/ اللغة العربية
م.م. عمّار أحمد محمود	— مقوم لغوي/ اللغة الإنكليزية

المتابعة:

مترجم. إيمان جرجيس أمين	— إدارة المتابعة
مترجم. نجلاء أحمد حسين	— إدارة المتابعة

قواعد تعليمات النشر

١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:

<https://radab.mosuljournals.com/contacts?action=signup> .

٢- بعد التسجيل سترسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنه سجّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:

<https://radab.mosuljournals.com/contacts?action=login> .

٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلق به وبحثه ويمكنه الاطلاع عليها عند تحميل بحثه .

٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :

• تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦ / المتن: بحرف ١٤ / الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورتات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذكر آنفًا .

• تُرتّب الهوامش أرقامًا لكل صفحة، ويُعرّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة. ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).

• يُحال البحث إلى خبيرين يرشّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال – إن اختلف الخبيران – إلى (مُحكّم) للفحص الأخير، وترجيح جهة القبول أو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإلكترونية ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .

٥- يجب أن يلتزم الباحث (المؤلف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :

• يجب أن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أي: يرسل بدون اسم .

• يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .

• يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أمّا الشروط العلميّة فكما هو مبين على النحو الآتي :

• يجب أن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنونها: (مشكلة البحث) أو (إشكاليّة البحث) .

• يجب أن يراعي الباحث صياغة أسئلة بحثية أو فرضيات تعبر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلّها أو دحضها علمياً في متن البحث .

• يعمل الباحث على تحديد أهمية بحثه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وأنّ يحدّد الغرض من تطبيقها.

• يجب أن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .

• يجب أن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أن يراعي أدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتبع فيه .

• يجب مراعاة تصميم البحث وأسلوب إخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأفكاره و فقراته.

• يجب على الباحث أن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحدّات فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.

• يجب على الباحث أن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكّد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأسئلة البحثية أو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .

٧- يجب على الباحث أن يدرك أنّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إلى المُحكِّم وعلى أساسها يُحكّم البحث ويُعطى أوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأوزان يُقبل البحث أو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبّر جميع الأفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلّتنا عن آراء أصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكرية ولا تعبّر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير فافتضى التنويه

رئيس هيئة التحرير

المحتويات

الصفحة	العنوان
بحوث اللغة العربية	
٢٦ - ١	تنوع الأوجه الإعرابية للمرفوعات في كتاب (تمرين الطلاب في صناعة الإعراب) للشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ) نسرين أحمد حسين الساداني ومحمد ذنون فتحي
٤٦ - ٢٧	الوعي بتاريخ العجم القديم في الشعر الجاهلي - الأكَاسرة أُنموذجًا - إسلام صديق حامد وباسم إدريس قاسم
٦٤ - ٤٧	التوجيه الصوتي لظاهرتي (الإظهار والإدغام) عند الهمياني (ت: ١١١٧هـ) في كتابه (إتحاف فضلاء البشر) - دراسة تحليلية - كلاله أحمد كلالي وعبداستارفاضل خضر
٨٤ - ٦٥	دلالة ظاهرة العدول في كتاب (معتزك الأقران) للسيوطي (ت ٩١١هـ) التذكير والتأنيث - أُنموذجًا - ليندا باكوز أبرم ومنال صلاح الدين الصقّار
٩٤ - ٨٥	الإشارات تمارة نبيل اليامور وأن تحسين الجلبي
١٢٨ - ٩٥	مقدمة في علم حروف الهجاء في باب الألف اللينة محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ) تحقيق ودراسة رافع إبراهيم محمد إبراهيم
١٦٢ - ١٢٩	التشبيه المركّب في كتاب مداواة النفوس وتهذيب الأخلاق لابن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ) علي عبد علي الهاشمي وشيماء أحمد محمد
١٧٦ - ١٦٣	الشاهد النحوي الشعري في شروح اللمع لابن جني (ت ٣٩٢هـ) معجم وتوثيق - باب المفعول المطلق أُنموذجًا - خالدة عمر سليمان و صباح حسين محمد
٢٠٤ - ١٧٧	التأويل في ضوء التداولية المعرفية نماذج مختارة من شعر محمد بن حازم الباهلي علا هاني صبري وعبدالله خليف خضير
٢٣٨ - ٢٠٥	التعليل الصرفي في الدرس اللغوي لأبنية الأفعال المزيدة عند ابن جني (ت: ٣٩٢هـ): الخصائص محورًا مصعب يونس طركي سلوم وهلال علي محمود
٢٥٨ - ٢٣٩	سيمولوجيا الاسم ودوره في تصوير البعد الاجتماعي للشخصية الروائية قراءة في رواية (رياح الخليج) لإبراهيم السيد طه حارث ياسين شكر المشاطة
٢٨٢ - ٢٥٩	الإظهار في مقام ضمير الرفع (المتصل، المنفصل) دراسة نحوية دلالية في كتاب رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين للنووي ت ٦٧٦ هـ فاتن سالم محمود ورحاب جاسم العطوي
٣١٢ - ٢٨٣	مرويات الأسعديّ من كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني جمع ودراسة سعد خطاب عمر
٣٤٢ - ٣١٣	موقف المستشرق غارسيه غومس من الشعر الأندلسي سعدية أحمد مصطفى

٣٧٠ - ٣٤٣	الخوف الديني في الشعر الأندلسي في القرن الخامس الهجري رغدة بسمان الصائغ وفواز أحمد محمد
٣٩٤ - ٣٧١	المرجعيات الثقافية في رواية يوليانا لنزار عبدالستار قيس عمر محمد
٤١٤ - ٣٩٥	شعرية العنونة في شعر أحمد جار الله محمد طه عبد المعين
٤٤٢ - ٤١٥	ميمية ابن الرومي في رثاء البصرة دراسة أسلوبية طارق حسين علي
٤٧٤ - ٤٤٣	المشتقات في القصائد المتعلقة دراسة صرفية دلالية معلقة زهير بن أبي سلمى أنموذجاً نجيب محمود علاوي
بحوث التاريخ والحضارة الإسلامية	
٤٩٤ - ٤٧٥	صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت: ٥٧٦٤هـ/١٣٦٣م) وعلاقته بعلماء عصره نهال عبد الوهاب وناصر عبد الرزاق عبد الرحمن
٥٢٠ - ٤٩٥	حركة مجتمع السلم (حمس) ودورها السياسي في الجزائر أحمد خالد أحمد وسعد توفيق عزيز البزاز
٥٤٢ - ٥٢١	الجدور التاريخية للمغول والبداية الرسمية لقيام دولتهم سنة ٦٠٣هـ/ ١٢٠٥م زياد علاء محمود ونزار محمد قادر
٥٦٠ - ٥٤٣	محكمة العدل الدولية وقضايا العرب في المغرب العربي (١٩٧٣-١٩٩٨) قضية شريط أوزو نموذجاً أنسام أديب الضاحي ومجول محمد محمود
٦٠٠ - ٥٦١	هجرة القبائل من الجزيرة العربية الى العراق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وعلاقتها بالسلطة العثمانية هاشم عبد الرزاق صالح الطائي
٦٢٤ - ٦٠١	أزمة المياه وأثرها على دول حوض النيل من القرن العشرين ولغاية عام ٢٠١٥ إطلال سالم حنا
٦٤٢ - ٦٢٥	الملاحم الاقتصادية من خلال كتاب قوانين الدواوين لابن مماتي (٦٠٦هـ-١٢٠٩م) أشرف عبد الجبار محمد
٦٦٦ - ٦٤٣	الأحوال الاقتصادية في العصر الراشدي نشتيمان علي صالح
٦٩٠ - ٦٦٧	التحديات التي واجهت الملك فيصل ١٩٢١-١٩٣٣ عباس إسماعيل الرؤاس
٧١٤ - ٦٩١	جند السودان الغربي في عهد المرابطين وأسلحتهم فائز فتح الله الرعاش
بحوث علم الاجتماع	
٧٦٤ - ٧١٥	إضطرابات الأكل وعلاقتها بحل المشكلات لدى ربات البيوت في مركز مدينة أربيل مؤيد إسماعيل جرجيس و سلمى حسين كامل
٨١٨ - ٧٦٥	الحوار الديني وبناء السلام وترسيخ التعايش السلمي في العراق الحالي الحوار المسيحي-الإسلامي نموذجاً عذراء صليوا شيتو

بحوث الفلسفة

٨٤٢ - ٨١٩

الذاكرة والتذكر بين هنري برجسون وبول ريكور - مقارنة مفاهيمية
فنز ميسر سعيد و أحمد شيال غضيب

بحوث الشريعة والتربية الإسلامية

٨٦٨ - ٨٤٣

أثر السياق القرآني في ورود الصفات الخبرية الموهمة للتجسيم
ياسر عبد العزيز سيدويش و ظافر محمد عبدالله

بحوث المعلومات وتقنيات المعرفة

٨٩٢ - ٨٦٩

التحوّل لخدمات المعلومات الرقمية في المكتبات الجامعية العراقية
سلام جاسم عبدالله العزّي

بحوث علم النفس وطرائق التدريس

٩١٤ - ٨٩٣

تقويم كتاب مادة الأدب والنصوص للصف الرابع العلمي من وجهة نظر تدريسيها
عدنان حازم عبد أحمد

٩٧٢ - ٩١٥

المرونة المعرفية وعلاقتها بأساليب التعلم لدى طلبة كلية التربية للعلوم الإنسانية في
جامعة الموصل
شيماء طلب النجماوي

بحوث القانون

١٠١٠ - ٩٧٣

الإطار المفاهيمي لمنظومة الأمن العام
مصلح جميل أحمد و مجيد خضر أحمد

أزمة المياه وأثرها على دول حوض النيل من القرن العشرين

ولغاية عام ٢٠١٥

إطال سالم القس حنا *

تأريخ القبول: ٢٠٢١/١٠/٣٠

تأريخ التقديم: ٢٠٢١/٩/٢

المستخلص:

تُعد مشكلة المياه من أبرز المشاكل التي تواجه دول حوض النيل على الصعيدين الإقليمي والدولي وتؤثر على العلاقات فيما بينها تحديداً دول المصب مصر والسودان، سيما مع محاولة الدول العربية التقرب من الدول الإفريقية لضمان مصالحها في المنطقة.

ومن هنا جاءت دراستنا لبيان طبيعة المشكلة وتأثيرها على علاقات مصر بدول حوض النيل، لمعرفة أسبابها ومن ثم توضيح الدوافع التي أدت إلى تفاقمها مع بداية القرن الحادي والعشرون.

فمسألة المياه وإنشاء السدود على حوض نهر النيل، من أبرز المسائل التي كانت ومازالت تؤدي إلى التوتر والتصعيد بين مصر ودول الحوض، وتحولت إلى سلاح سياسي واقتصادي، لتصل إلى نشوء الأزمة بسبب نمو حجم السكان والتنمية الاقتصادية، ومحاولات دول حوض النيل كافة إلى النهوض، وتحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي لمواطنيها.

الكلمات المفتاحية: (مشكلة المياه، دول حوض النيل، مصر، نهر النيل، معالجة).

مقدمة:

يُعد نهر النيل من أبرز الأنهار الذي ترسم حول مجراه رقعة كبيرة من القارة الإفريقية، إذ تجري مياهه لآلاف الأميال، وفي طريقها تمر بالأقاليم الدائمة الأمطار طول العام، لينتهي المصب في البحر المتوسط بعد رحلة يصل طولها ٦٦٧١ كم، وبذلك يُعد

* أستاذ مساعد/قسم التاريخ/كلية التربية/جامعة الحمدانية .

أطول نهر في العالم، أمّا من ناحية الاستغلال فالسودان ومصر هما أكبر الطاقات الطبيعية والأكثر استغلالاً لمياهه، الأمر الذي كان ومازال مصدر الخلاف حول تقاسم مياهه بين دول حوض النيل، ممّا يؤدي في كثير من الأحيان إلى التوتر بينها لتأمين احتياجاتها المائية، وتلبية مطالب الدول الأجنبية التي تقوم بالضغط على دول الحوض (1).

يتكون حوض نهر النيل من ثلاثة أحواض فرعية هي حوض هضبة البحيرات الاستوائية، وحوض الهضبة الاثيوبية وحوض بحر الغزال، وهذه الأحواض الثلاثة متباينة في مناخها ولا يرتبط أي منها بالآخر، ويغطي حوض النيل الركن الشمالي الشرقي من القارة الإفريقية، وتبدأ أقصى منابع النيل في الجنوب بالقرب من بحيرة تنجاقيا، ويمتد إلى مصبه في البحر المتوسط، وتقدر مساحة الحوض بنحو ٣.١ مليون كم^٢، تضم عشر دول هي كل من أوغندا - كينيا - تنزانيا - رواندا - بورندي - الكونغو - إثيوبيا - ارتيريا - السودان - مصر (2).

يبلغ الانتفاع المائي لنهر النيل نحو ١٦٠٠ مليار م^٣ سنويا، وهو إجمالي ما يسقط على الحوض من أمطار، أي أنّ متوسط نصيب كل فرد من مواطني دول الحوض العشر يصل إلى نحو ٣م^٤ ٨٧٨ سنويا، الأمر الذي يؤكد حالة الوفرة الكمية للمياه إلا أنّ معظم دول النيل عدا مصر لا تستخدم إلا قديراً ضئيلاً من إجمالي مواردها المائية المتجددة، وتستهلك دول المنبع كميات ضئيلة فمثلاً إثيوبيا تستهلك نحو ١% وكينيا ٢% وتنزانيا ٣% والكونغو ١% وبورندي ٥%، وتشير التقديرات إلى أنّ حجم المتوسط السنوي للأمطار على دول منابع النيل يُقدر بنحو ٩٠٠ مليار م^٣ سنويا بينما إيراد نهر النيل لا يتجاوز ٨٤ مليار م^٣ يأتي ٧٢ مليار م^٣ منها أي ٨٧% من مياهه من النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا في إثيوبيا بينما يأتي ١٣% من منطقة البحيرات العظمى أي نحو ١٢ مليار م^٣

(1) حسين سالم ابو شويشة، حوض النيل والاطماع الصهيونية، ص ١٤٧،

(2) ضياء الدين القوسي، من اين تأتي مياه النيل؟، مجلة السياسة الدولية، ع ١٨١، القاهرة، (تموز،

٢٠١٠)، ص ٣٨؛ وللاطلاع على دول حوض النيل ينظر الملحق رقم ١.

(3). بينما تعتمد معظم الأراضي الزراعية في مصر اعتماداً أساسياً على مياه النيل بنسبة ٥٥،٥% (1) وبذلك يُعد شريان الحياة الرئيسي لمصر وتُعد مياهه المورد الأساسي للمياه السطحية العذبة وتعتمد عليه في الاستعمالات الزراعية والصناعية والمنزلية ولا تُلبي موارد المياه المائية الداخلية إلا ٥% فقط من احتياجاتها من الماء العذب بينما تحصل على ٩٥% من نهر النيل على عكس جميع دول الحوض الأخرى التي تسقط عليها الأمطار بغزارة وتتوافر لديها كميات هائلة من المياه الجوفية ولديها انهار أخرى عديدة (2).

- المحور الأول: دوافع مشكلة المياه بين مصر ودول حوض النيل.

تتنتمي مصر تاريخياً إلى قارة أفريقيا وبصفة خاصة إلى دول حوض النيل؛ إذ تربطها علاقات قائمة على وحدة الهدف والمصير والحياة المشتركة وهي حقائق ثابتة استقرت وتوطدت عبر الآف السنين وامتدت إلى وقتنا الحاضر، ووجد المصريون القدماء في سعيهم لاكتشاف أسرار منابع النيل وإقامة علاقات وثيقة مع سكان الوادي في أقصى جنوبه أن نهر النيل رغم بعض العقبات الملاحية التي تُعد تحديات لهم أفضل وسيلة لنقلهم إلى أعالي النهر وإلى البلاد التي ترفد منها مياهه وتتمية الروابط بين دوله (3).

- الدوافع التاريخية لنشوء أزمة المياه:

أخذت العلاقات بين مصر ودول الحوض في العصر الحديث اشكالا متعددة بين التوتر والفُتور والتّصعيد ، فنجدُ بداية الصراع بين الطرفين في القرن التاسع عشر الذي تجدد عندما بدأت أسرة محمد علي باشا ١٨٠٥-١٨٤٨، في التوسع والسيطرة، إذ قام الوالي محمد علي باشا بالعديد من الحملات لإخضاع إثيوبيا وبلغت ذروة هذه الحملات

(3) اميرة محمد عبد الحليم، "المياه ومتطلبات التنمية في دول منابع النيل"، مجلة السياسة الدولية، ع ١٨١، القاهرة، تموز، ٢٠١٠، ص ٨٠.

(1) محمد عبد المؤمن محمد عبد الغني، مصر والصراع حول القرن الإفريقي ١٩٤٥-١٩٨١، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، (القاهرة، ٢٠١١)، ص ١٦.

(2) محمد سلمان طابع، الاحتياجات المائية المصرية...تحديات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، ع ١٨١، القاهرة، تموز، ٢٠١٠، ص ٥١.

(3) احمد بدر شرف الدين، التعاون الاقتصادي بين دول حوض النيل، مجلة السياسة الدولية، ع ١٨١، القاهرة، تموز، ٢٠١٠، ص ١٨١.

في عهد الخديوي إسماعيل ١٨٦٤-١٨٧٩، فخاضت مصر وإثيوبيا حرباً ضروساً للسيطرة على مداخل البحر الأحمر ومخارجه وعلى منابع النيل. ففي عام 1876 وقعت معركة جُورا القريبة من الحدود الأتريرية هُزم فيها الجيش المصري، وقامت بريطانيا باحتلال مصر عام 1882، إلى جانب احتلالها عدد من دول حوض النيل؛ مثل اريتريا وأوغندا ورواندا وبوروندي وكينيا، وأسهم التنافس البريطاني - الفرنسي للسيطرة على الأراضي والموارد في أفريقيا بتجدد الصراع حول النيل مرة أخرى؛ إذ قامت فرنسا بقوة علاقاتها مع الإمبراطورية الاثيوبية، ونجحت في إقناعها بفكرة بناء سد على النيل الأبيض، وذلك للوقوف بوجه النفوذ البريطاني وتقليل مخاطر السيطرة البريطانية على النيل ومن ثم سيطرتها على القارة الإفريقية⁽¹⁾.

- إقامة المشاريع التنموية بغياب احدي دول الحوض:

نتيجة لاستمرار التنافس على المياه وقعت كل من بريطانيا وإثيوبيا معاهدة بينهما عام ١٩٠٢ نصت المادة الثالثة منها على عدم إقامة أو السماح بإقامه أي مشروع على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوبات يمكن ان يُوقف تدفق مياهها إلا بالاتفاق مع حكومة صاحب الجلالة البريطاني في مصر انذاك وكذلك الاتفاقية الموقعة عام ١٩٠٦ بين بريطانيا والكونغو التي نصت المادة الثالثة منها ايضا على تعهد حكومة الكونغو بالاقيم الاخيرة أو تسمح بإقامة أي مشروع على أو بالقرب من نهر سيلميكي أو نهر ايزانجو يمكن أن يكون من شأنه انخفاض تدفق المياه التي تدخل إلى بحيرة البرت إلا بالاتفاق مع الحكومة السودانية⁽²⁾.

والسؤال الذي يطرح نفسه ماهي الاسباب التي أدت إلى ظهور مشكلة المياه بين مصر ودول الحوض؟

كانت اولى الأسباب هي بناء السدود على النيل التي بدأت بنشوء فكرة إقامة مشروعات مائية على النيل في مصر منذ عهد محمد علي باشا عام ١٨٤٧ التي كانت

(1) أحمد محمد أبو زيد، الضيفه الأخرى: الرؤية الأثيوبية للصراع على مياه النيل، مجلة سياسات عربية، ع ٧، اذار، دبي، ٢٠١٤، ص ١٦.

(2) محمد عبد العزيز مرزوق، الاتفاقية الاطارية لدول حوض النيل... رؤية قانونية، مجلة السياسة الدولية، ع ١٨١، القاهرة، تموز، ٢٠١٠، ص ١٠٧.

كُلِّمَتْهَا تَنْصَبَ حَوْلَ مَدِّ التُّرْعِ وَتُقَوِّمَةُ الْجُسُورِ وَانْشَاءَ الْقَنَاظِرَ لِاحْتِجَازِ الْمِيَاهِ فِي أَوْقَاتِ الْفَيْضَانِ وَتَغْذِيَةِ التُّرْعِ ، وَكَانَ أَهْرَزَ مَشْرُوعِ انْتِشَاءِ عَلَى اَرْضِ الْوَقَاعِ هُوَ سَدُّ اسْوَانَ الَّذِي افْتُتِحَ عَامَ ١٩٠٢ ، وَقَنَاظِرَ أُسَيُوطِ الَّتِي افْتُتِحَتْ عَامَ ١٩٠٢ ، قَنَاظِرَ اسْنَا عَامَ ١٩٠٦ ، قَنَاظِرَ نَجْعِ حَمَادِي عَامَ ١٩٣٠ ، وَتَمَّ انْشَاءُ خَزَانِ جَبَلِ الْاَوْلِيَاءِ عَلَى النِّيلِ الْاَبْيَضِ جُنُوبَ الْخَرْطُومِ عَامَ ١٩٣٧ الَّتِي ظَلَّتْ دَوْلَ الْحَوْضِ تَنْظُرُ إِلَيْهَا بِتَحْفَظٍ شَدِيدٍ ، قَنَاظِرَ الدَّلْتَا الْجَدِيدَةِ عَامَ ١٩٣٩ ، إِلَّا أَنَّ أَهْرَزَ مَشْرُوعِ كَانَ هُوَ انْشَاءُ السَّدِّ الْعَالِيِ لِلْسَيْطَرَةِ عَلَى الْفَيْضَانَاتِ الْمُدْمَرَةِ ، وَمَعَ اِقَامَةِ تِلْكَ الْمَشْرُوعَاتِ إِلَّا أَنَّنَا نَجِدُ أَنَّهَا لَمْ تُشْكَلْ سِوَى جُزْءٍ بَسِيطٍ مِنَ الْمَشْرُوعَاتِ الْكَبِيرَةِ الْمُمْكِنَةِ لِتَطْوِيرِ الْاِيزَادَاتِ الْمَائِيَةِ لِنَهْرِ النِّيلِ فِي مَجْرَاهِ الْاَعْلَى وَالْاَوْسَطِ^(٣).

يَعْدُ تَمَسُكُ مِصْرَ بِحَقِّهَا التَّارِيخِي لِأَنَّ نَهْرَ النِّيلِ مُلْكٌ خَاصٌ لَهَا أَحَدَ الْاَسْبَابِ الَّتِي ادَّتْ إِلَى تَعَثُرِ الْحُلُولِ كَمَشْرُوعِ الْاِوَنْدَجُو (الَّذِي سَنَاتِي عَلَى ذِكْرِهِ لَاحِقًا) الَّذِي لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنْ اِيجَادِ حُلُولٍ لَهُ مِنْهَا صُعُوبَةُ اِقْنَاعِ الرَّأْيِ الْعَامِ الْمِصْرِيِّ بَانَ نَهْرَ النِّيلِ يَمُرُّ بِعَشْرِ دَوْلٍ وَأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ تَنْقَاسِمَهُ مَعَهُمْ لِأَنَّهُ بِحَسَبِ وَجْهَةِ نَظَرِهِمْ جُزْءٌ مِنْ تَرَاثِمِهِمْ وَأَنَّهُ مُلْكُهُمْ ، فَضْلًا عَنِ أَنَّ الزَّرَاعَةَ الْمِصْرِيَّةَ تَعْتَمِدُ اِعْتِمَادًا كَلِيًّا عَلَى نَهْرِ النِّيلِ ، وَكَانَ السَّيِّدُ عِصَامُ مُنْتَصِرُ مَدِيرِ مَعْهَدِ التَّخْطِيطِ فِي ذَاكَارِ قَدْ قَدَّمَ دِرَاسَةَ عَنِ حَوْضِ النِّيلِ إِلَّا أَنَّ وِزَارَةَ الزَّرَاعَةِ الْمِصْرِيَّةَ لَمْ تُقَدِّمَ لَهُ الْمُسَاعَدَةَ وَلَا آيَةَ مَعْلُومَاتٍ مَطْلُوبَةِ اِكْمَالِ الْمَشْرُوعِ وَظَلَّتْ مَجْمُوعَةُ الْاِوَنْدَجُو تُرَاوِحُ فِي مَكَانِهَا وَالدَوْلُ الْاِفْرِيْقِيَّةَ بِمَا فِيهَا السُّودَانَ ، إِلَّا أَنَّ الْمَسْئُولِيَّةَ لَا تَقَعُ عَلَى دَوْلِ الْحَوْضِ فَحَسَبَ بَلْ تَتَّحَمَلُ مِصْرُ جُزْءًا مِنْهَا لِأَنَّهَا انْشَأَتْ السَّدَّ الْعَالِيَّ دُونَ اسْتِشَارَتِهِمْ ، مُعْتَمِدَةً فِي ذَلِكَ عَلَى الْاِتْفَاقِيَّاتِ الَّتِي وَقَعَتْ بَيْنَهُمْ فِي قَنْتَرَةِ الْاِسْتِعْمَارِ رَافِضَةً تَعْدِيلِهَا^(١). لِيَعُودَ وِزِيرُ خَارِجِيَّةِ مِصْرِ بَطْرُسُ بَطْرُسُ غَالِي ١٩٧٧-٢٠١٦ الَّذِي سَاهَمَ بِانْشَاءِ تِلْكَ الْمَجْمُوعَةِ بَعْدَ أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِينَ عَامًا لِيُؤَكِّدَ بِأَنَّهُ حَاوَلَ جَاهِدًا ، وَمَعَهُ صَدِيقَهُ وَوِزِيرَ الْكِهْرِبَاءِ مَاهِرَ اِبْأَاطَةَ بِأَنَّ تَسْتَخْدَمُ مِصْرَ الْمَحَطَّاتِ النَّوَوِيَّةَ لِتَوْلِيدِ الْكِهْرِبَاءِ ، لَكِنَّهُمْ رَفَضُوا وَقَالُوا لَهُ

(٣) احمد السيد النجار، نحو رؤية متكاملة لتنمية إيرادات النيل، مجلة السياسة الدولية، ع ١٨١، القاهرة،

تموز، ٢٠١٠، ص ص ٤٧-٤٨.

(١) بطرس بطرس غالي، بين النيل والقدس يوميات دبلوماسي مصري، ترجمة ناجي رمضان، ط ٢، دَارِ

الشروق، (القاهرة، ٢٠١٥)، ص ص ٨٥-٨٦.

بانه يريد لهم المشاكل والمشروع يقضي بتوريد عدد من المحطات، ولكن وبعد ٣٠ عاماً فكرت مصر أخيراً في إنشاء محطات نووية لتوليد الكهرباء معتمدة على مشروعه السابق⁽²⁾.

ضعف العناية الحكومية المصرية بقضية المياه :

يأتي إهمال ملف نهر النيل من قبل الحكومة المصرية لعقود طويلة أحد أسباب مشكلة المياه؛ فقد توترت العلاقات المصرية بدول حوض النيل بسببه خاصة في تسعينيات القرن العشرين، التي كانت تتأرجح بين التحسن والتوتر من مدة لأخرى؛ نتيجة سوء ادارتها لهذا الملف الذي يمثل أمناً قومياً لمصر، وكان يجب العناية بها منذ وقت مبكر، في ظل إهمال الدبلوماسية المصرية والخارجية المصرية للدائرة الإفريقية على جميع المستويات، سواء على مستوى الرئاسة أم الخارجية المصرية، وكذلك على المستوى الشعبي، والاستثمار للدائرة الإفريقية، ولاسيما دول حوض النيل، التي تعد من الدول الهامة للأمن القومي المصري، أو ما يسمى بالأمن المائي. فهناك من تحدث عن أن الصراع القادم سيكون صراعاً مائياً⁽³⁾.

وفي المقابل أخذ صنّاع القرار في إثيوبيا ينظرون تاريخياً إلى الشرق الأوسط بوصفه أحد الأقاليم المؤثرة سلباً وإيجاباً في الأمن القومي لبلادهم، وذلك مقارنة بغيرها من دول إفريقيا جنوب الصحراء. وقد كشفت الثورات العربية عن أهمية الفاعل الإقليمي القادم من الجنوب أي إثيوبيا بما لها من دور في حوض النيل يمكن أن يهدد الأمن القومي لكل من مصر والسودان، ولاسيما في ملف أزمة المياه، إذ هدفت إثيوبيا إلى تعظيم مواردها المائية، والهروب من مشكلاتها السياسية والاقتصادية الداخلية إلى الأمام، بافتعال أزمة خارجية مع مصر، لم تخف حدثها، إلا بعد قيام الثورة المصرية في ٢٥ يناير/كانون الثاني

(2) لقاء صحفي اجراه وائل علي مع بطرس بطرس غالي ٦ حوارات مع بطرس غالي، القاهرة، ٢٠٠٨، ؛

في برنامج المصري اليوم، نشر في ٤ كانون الأول ٢٠١٣.

(3) مي غيث، أزمة سد النهضة والأمن المائي المصري، المركز العربي للبحوث والدراسات، نص المقال متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الموقع:

٢٠١١ ، وما أعقب ذلك من زياراتٍ شعبيةٍ ورسميةٍ مصريةٍ لأديس بابا، إذ تعهد رئيسُ الوزراءِ الإثيوبي بَعْدَ التَّصديقِ على اتفاقيةٍ عنتيبي التي وقعت في عام ٢٠١١^(١) .

- استعمال المياه سلعةً اقتصاديةً :

كانَ طَرَحَ فكرةِ استعمالِ المياهِ سلعةً أحدَ أسبابِ المشكلةِ فقد تَبَيَّنَ بَيانِ دبلن عام ١٩٩٢ الصادر عن الاجتماعِ التَّحضيرِيِّ لمؤتمرِ قِمةِ الأرضِ في ريودي جانيرو ما يُسمى الفِكرَ المائيِ الجَدِيدِ لِلبنكِ الدُولِيِّ فَقَدَ نَصَّ المَبْدَأِ الرَّابِعِ مِنْهَا على اعتبارِ المَاءِ سلعةً اقتصاديةً؛ إذ أَكَّدَتِ الدُولُ على تَبْنِيِ سِيَّاسَةِ التَّسْعِيرِ وَتَشْجِيعِ اللامركزيةِ في تَقْدِيمِ خَدَمَاتِ المياهِ لِحِمْيَاةِ نَوْعِيَةِ المياهِ وإِيجَادِ أسواقٍ للمياهِ كَأَكْثَرِ الوَسَائِلِ فَعَالِيَةِ في تَوْزِيعِ المَوَارِدِ الشَّحِيحَةِ ، فَقَدَ تَلَقَّتِ بَعْضُ دُولِ مَنَابِعِ حَوْضِ النَيْلِ فِكْرَةَ بَيْعِ المياهِ دُولِيًّا وَبَادَرَتْ إلى تَأْيِيدِهَا وَالسَّعْيِ لِتَنْفِيزِهَا وَتَطْبِيقِهَا على مِصرِ وَالسُّودَانِ، لِاسِيَّما وَأَنَّ هَاتَيْنِ الدُولَتَيْنِ لَا تُسْهِمَانِ مَعًا إِلَّا بِمَا يُوازي ١% مِنْ جُمْلَةِ الإِيرَادِ المَائِيِّ لِذَلِكَ فَقَدَ مَثَلُ الصِّرَاعِ حَوْلَ مَبْدَأِ بَيْعِ المياهِ دُولِيًّا أَحَدَ مَوْشِرَاتِ الصِّرَاعِ المَائِيِّ فِي حَوْضِ النَيْلِ الَّذِي يَشْهَدُ تَعَارُضًا فِي الرُّؤْيِ وَالتَّوَجُّهَاتِ وَتَنَاقُضًا فِي المِصَالِحِ وَتَجَادُبا بَيْنَ دُولِ مَنَابِعِهِ وَدَوْلَتِيٍّ مَصْبَهُ لِقَبُولِ أَوْ رَفْضِ بَيْعِ المياهِ دُولِيًّا لِذَلِكَ قَامَتِ دُولِ مَنَابِعِ الحَوْضِ بِمُطَالَبَةِ مِصرَ وَالسُّودَانِ بِدَفْعِ مَبْلَغٍ مَالِيٍّ لَمَّا يَحْصُلَانِ عَلَيْهِ سَنَوِيًّا مِنْ المياهِ^(٢).

إِنَّ ما تَبَنَّتَهُ دُولِ الحَوْضِ جَاءَ مُنَاقِضًا لِلجُلُوسَةِ الخَاصَةِ لِلجَمْعِيَةِ العَامَةِ لِلأمَمِ المُتَّحِدَةِ لِعَامِ ١٩٩٧، الَّتِي تَضَمَّنَتْ بِذَلِكَ جُهْدَ مُنَسِّقٍ لِتَطْوِيرِ مَنَاهِجٍ أَكْثَرَ تَكَامُلًا لِإِدَارَةِ المياهِ وَمِنْ أَجْلِ تَرْكِيزِ اكْبَرَ على اِحْتِياجَاتِ الفُقَرَاءِ وَالشُّعُوبِ الفَقِيرَةِ وَجَرَى فِي هَذَا الإِطارِ التَّرْكِيزُ على أُولِيَّاتٍ تَتِمُّلُ بِحِمْيَاةِ النُّظْمِ الأيْكُولُوجِيَّةِ وَضمانِ مُشارَكَةِ أَكْبَرَ لِلنِّسَاءِ وَالفُقَرَاءِ

(١) وقعت اتفاقية عنتيبي بين كل من اثيوبيا -اوغندا-كينيا-تنزانيا-رواندا- بورندي ولم توقع عليها ٣ دول، وكان اهم ما تضمنته الاتفاقية انشاء مفوضية لتنظيم التعاون المشترك فيما بينها، ينظر: هاني رسلان، اتفاقية عنتيبي وازمة المياه...ابعاد ومحددات الموقف المصري، سلسلة ملف الازهرام الاستراتيجي، ع ٢١٨، السنة ١٩، شباط، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٣.

(٢) محمد سالم، تأثير المتغيرات الدولية الاستراتيجية على طبيعة التفاعلات المائية في حوض النيل، في: الامن المائي في حوض النيل: اشكاليات التنمية والاستقرار، مطابع الازهرام التجارية- قلوب، (القاهرة، ٢٠١١)، ص ص ١٧٩-١٨٠.

والجماعات المهمشة في إدارة المياه كما جرى التركيز على سياساتٍ مُحددة تُركِّزُ على خلقِ بيئةٍ سليمةٍ وحمايةِ الفقراءِ وخلقِ شروطٍ أفضلٍ لإدارةِ المياه⁽³⁾.

-التدخل الاقليمي والدولي واثره في تنامي الصراع السياسي بين دول المنبع والمصب:

صار التشددُ تجاه مصر داخلِ غالبيةِ دولِ الحوضِ ورقةَ رابحةٍ في الصراعِ السياسي وهو ما عبرت عنه العديد من التقارير الدولية التي أشارت إلى نجاح رئيس الوزراء المصري وحزبه في توظيف هذه الورقة لرفع شعبيته وتنامي الجدل الداخلي حول مسألة الارتباط بالتعاون المائي المصري منذ أزمة ٢٠٠٣ عندما أعلنت برلمانات بعض دول الحوض كينيا، تنزانيا، أوغندا، عن عدم اعترافها بالاتفاقيات المنظمة للتعاون المائي مع مصر وأكدت أن السيادة الوطنية وترتبط مستقبل التنمية بها بالموافقة المصرية⁽¹⁾.

وللدول الأجنبية والاقليمية دور كبير في إثارة مشكلة المياه ، ولاسيما "إسرائيل" من خلال مساعدة إثيوبيا في إنشاء السدود على النيل الأزرق؛ إذ بدأت سلسلة نشطة من الاتصالات مع دول منابع النيل ولاسيما إثيوبيا، وتمثل عمق العلاقات بزيارة رئيس وزراء إثيوبيا زيناوي⁽²⁾، لتل أبيب أوائل يونيو/حزيران ٢٠٠٤، كما لعبت "إسرائيل" دور الداعم والمُحرض لأوغندا لتعلن عن رفضها اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩ بين الحكومة البريطانية بصفتها الاستعمارية نيابة عن عدد من دول حوض النيل أوغندا وتنزانيا وكينيا والحكومة المصرية، فأكدت مصادر إعلامية إسرائيلية على ان المُدة القادمة ستشهدُ حرباً شعواء بسبب المياه، إذ زعمت صحيفة يديعوت أحرونوت في تقرير لها إن حرب المياه في

(3) احمد ابراهيم محمود، اشكاليات الأمن المائي في حوض النيل، في: حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة، ٢٠٠٩)، ص ٧٩.

(1) ايمن السيد عبد الوهاب، "دول حوض النيل...الأبعاد السياسية وتعرش المفاوضات"، مجلة السياسة الدولية، ع ١٨١، القاهرة، تموز، ٢٠١٠، ص ٩٦.

(2) ولد الامبراطور Legesse Zenawi Meles في مدينة عدوة عام ١٩٥٥ ،لاب من قبيلة تجراي الاثيوبية وام ارتيرية، التحق بمدرسة وينجت العليا، شارك بالحركات الطلابية الاثيوبية التي مهدت الطريق لنشأة الحركة القومية الاثنية، انضم للجمعية التقدمية لمجتمع التجراي خلال المدة ١٩٧٥-١٩٧٩ ، ثم لجة تجراي ، تدرج في المناصب وتمكن عام ٢٠١٠ من الهيمنة المطلقة على تحالف الجبهة الثورية الشعبية الاثيوبية، توفي عام ٢٠١٢، ينظر: خيرى عمر، غياب ملس زيناوي واثره على استقرار وتوجهات اثيوبيا، سلسلة ملف الاهرام ، ع ٢١٣، السنة ١٨، ايلول، القاهرة، ٢٠١٢، ص ص ١٠٣-١٠٤.

المنطقة ستتدخل في العقد المقبل، وأنّ التحدي الذي أبدته دول حوض النيل ضد الاحتكار المصري لمنابع النهر أغضب القاهرة وجعلها في حالة غليان، موضحاً أن تلك الدول رفضت أي حل وسط وقامت بنشر التهديدات قائلة أنّ حرب المياه ستشعب خلال العقد المقبل⁽³⁾.

وهذا ما توقعه تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعام ١٩٩٩ الذي أشار لاحتمال اندلاع حروب من أجل المياه ولاسيما بين الدول التي تشترك في الأنهار والبحيرات التي تكون المصدر الرئيس للمياه لتلك الدول وتخوف من حدوث صراعات بين دول الحوض إثيوبيا ، مصر، السودان، بسبب المياه أكثر من أية منطقة أخرى في العالم نظراً للزيادات المتوقعة في الطلب على المياه مستقبلاً، ويعود سبب ذلك إلى التزايد المتوقع للسكان ، فضلاً عن التوسع الكبير في مشروعات الري التي يعدّها بعضهم أكبر تهديد لمستقبل الاستخدام نهر النيل؛ لأنها تستخدم كمية كبيرة من المياه التي لا تعود مرة أخرى إلى نظام النهر⁽¹⁾.

- استعمال المياه في السياسة:

إنّ مشكلة أزمة تخصيص الموارد ومتطلبات تفعيل خطط استخدام وإدارة المياه أحد أسباب مشكلة المياه فحوض النيل لا يعاني من ندرة المياه بل هناك وفرة ولكنها مهددة مما أدى إلى تنامي الاتجاهات الدولية الدافعة إلى تدويل قضايا المياه وقد تعددت أشكال هذا الاتجاه من خلال دور المنظمات والمؤسسات الدولية؛ إذ حددت الأمم المتحدة يوم ٢٢ آذار من كل عام يوماً للمياه كما كان الإعلان عن الأهداف الإنمائية والدفع نحو عولمة المشكلات الإنسانية الخاصة بمكافحة الفقر من جانب والعناية بالتنمية البشرية من جانب آخر، متوازيًا مع دعوة البنك الدولي إلى تسعير المياه خلال اجتماعات الهيئة الدولية للموارد المائية التي عقدت في لاهاي في آذار ٢٠٠٠ مما يعكس توجهًا دوليًا للمحافظة

(3) نقلًا عن : سامح عباس، العلاقات بين إسرائيل ودول حوض النيل، ٦ يونيو ٢٠١٠، 11، مايو

(1) ايمن شبانة، جدلية الامن والتنمية في حوض النيل: رؤية دول المنابع، في: الامن المائي في حوض النيل: اشكاليات التنمية والاستقرار، مطابع الاهرام التجارية- قليبو، (القاهرة ، ٢٠١١)، ص ١١٨.

على الموارد الطبيعية ومواجهة التأثيرات السلبية لندرة المياه، ولكن المفارقة في حوض النيل أنَّ المشكلة لم تتعلق بالندرة ولكن بسوء الاستخدام وهدار المياه بحكم طوبوغرافيته في الكثير من المستنقعات (2).

إنَّ تسييس المسألة المائية في دول المنبع قد بلغ حدَّ المطالبة بتسعير المياه و مبادلتها بالنفط الموجود في مصر والسودان فقد دأبت صحف المنبع على طرح قضية إعادة توزيع الحصص المائية على أسس جديدة تختلف على ما هو مقرر في النظام القانوني الحاكم لنهر النيل، وقد دفع ذلك كله بهذه الدول إلى تبني سياسة استراتيجية جماعية لدعم قوتها التفاوضية والحصول على تنازلات من دولتي المصب المار ذكرهما، ومن جانب آخر فقد تصافرت جهود كل من رواندا و بورندي وتنزانيا، وأوغندا للاستخدام الامثل لمياه نهر كجيرا الذي يصب في بحيرة فكتوريا كما أنَّ محطة بوجاجالي Bujagali للطاقة الكهربائية التي تقع على النيل شمال مدينة جينجا الأوغندية تطرح نموذجًا آخر لمشروعات تنمية حوض النيل (3).

تؤثر السياسة الأمريكية إزاء القارة الإفريقية بشكل عام على دول الحوض مما يؤدي إلى تفاقم المشكلة فقد شهدت سياستها في أعقاب انتهاء الحرب الباردة المدخل الاقتصادي بإعلان الرئيس الأمريكي بيل جيفرسون كلينتون William Jefferson Clinton (١٩٤٦-) شراكة اقتصادية مع إفريقيا عام ١٩٩٨ على أساس التجارة وليس المساعدات، إلا أنه حدث نوع من التعديل لمدخل المساعدات وذلك تحت الضغوط المتعلقة بمتطلبات عسكرة السياسات الأمريكية في إفريقيا، التي فرضت نوعًا من المراجعات أعلن عنها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن George.W.Bush ٢٠٠١-٢٠٠٩ في ١٤ آذار ٢٠٠٤، في سياق أعلن فيه عن مساعدات أمريكية إضافية للدول الفقيرة بدءًا من العام ٢٠٠٤، وقد انعكست على دول حوض النيل؛ إذ شكّل الملف المائي

(2) ايمن السيد عبد الوهاب، مبادرة حوض النيل...مدخل لتعزيز التعاون الجماعي، في، حوض النيل، فرص واشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمركز الاهرام، (القاهرة، ٢٠٠٩)، ص ٧٩.

(3) حمدي عبد الرحمن، ديناميات الصراع و التعاون في حوض النيل، مجلة السياسة الدولية، ع ١٨١، القاهرة، تموز، ٢٠١٠، ص ٦٦.

محورًا أساسيًا فيها وذلك بالسعي لتثبيت النفوذ الأمريكي والتمهيد للنفوذ الإسرائيلي، وخلق علاقات تعاونية مع إثيوبيا في كافة المجالات خصوصاً لما سُمي بالحرب على الإرهاب، بما أعطى إثيوبيا مكانةً متميزة وانعكس ذلك على طبيعة وزنها الإقليمي وذلك بأغراض أمريكية إسرائيلية، هي شد الاطراف العربية بامتداداتها في مصر والسودان^(١).

إهدار مصر للمياه المتدفقة إليها:

وتؤثر الإدارة المائية في مصر على علاقاتها مع دول الحوض، وتؤدي إلى تزايد المشكلة ففي الوقت الذي تُبدي فيه بعض دول الحوض اعتراضها، على حصول مصر على حصة الأسد من الجريان السطحي للنهر، والذي لا يزيد عن ١٠٠ مليار م^٣ سنويًا تحصل منه مصر على ٥٥,٥ مليار م^٣ فإن الكثير من دول حوض النيل، تنتقد مصر التي تزرع مساحة تزيد عن ٢ مليون فدان بمحصول الأرز في بعض السنوات، وتنتقد الإدارة المائية التي تسمح بصرف ما يزيد عن ١٢ مليار م^٣ من المياه إلى البحر المتوسط وتنتقد ترك ١٠ مليار م^٣ سنويًا للتبخّر من بحيرة ناصر، وتنتقد أن يكون نصيب الفرد من مياه الشرب النقية يزيد الحدود التي يحصل عليها الفرد في أكثر بلاد العالم تقدمًا وهكذا فإن طبيعة المفاوضات التي تتم مع دول حوض النيل تتسم بالهجوم على الإدارة المائية المصرية وسياستها، ومن ثم فإن على مصر أن تدافع عن هذا الهجوم، عن طريق اتخاذ الإجراءات التي من شأنها ترشيد استهلاك الماء وتقليل الفاقد في مختلف المجالات^(٢).

هناك عامل غاية في الأهمية يؤدي إلى تفاقم المشكلة، ألا وهو المؤشر الاقتصادي الذي يخضع لعوامل، منها الفقر ونسبة السكان، فطبقًا لتقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي في عام ٢٠٠٤، تُعدّ دول حوض النيل من أفقر الدول النامية، فهي جمعياً عدا مصر، تقع في فئة الدول الأقل دخلاً، وتعدّ مصر الدولة الوحيدة التي تقع في فئة الدول ذات الدخل المتوسط وانعكست حالة الفقر الشديد التي تُعتبر السمة الرئيسية لدول حوض

(١) امانى الطويل، تأثيرات المتغيرات الاقليمية على فرص التعاون في حوض النيل، في: الامن المائي في حوض النيل: اشكاليات التنمية والاستقرار، مطابع الاهرام التجارية- قليب، (القاهرة، ٢٠١١)، ص ١٤١.

(٢) ضياء الدين القوصي، جدلية الامن والتنمية في حوض النيل: الرؤية المصرية، في: الامن المائي في حوض النيل: اشكاليات التنمية والاستقرار، مطابع الاهرام التجارية- قليب، (القاهرة، ٢٠١١)، ص ٥٢.

النيل عدا مصر على قدرات تلك الدول على توفير البنية الأساسية ذات الصلة بالمياه التي تفتقر إلى طرق إيصالها إلى مواطنيها كافة، فضلا عن عدم وجود تغطية شاملة أو معقولة لشبكات الصرف الصحي في معظم تلك البلدان. ومنها يتضح لنا بأن دول حوض النيل تعاني من فقر مائي بالمفهوم الاقتصادي، بمعنى عدم توافر الموارد المالية اللازمة لتشييد البنية الأساسية ذات الصلة، بمنظومة نقل وتخزين وتوصيل المياه إلى القطاعات العريضة من شعوب تلك الدول⁽¹⁾.

وفي رأينا يعد التقرير غير دقيق ومتناقضا فهو من جهة يعد مصر من الدول ذات الدخل المتوسط ومن جهة أخرى يذكر بأن دول الحوض بأنها تعاني من فقر شديد، بينما حصة الفرد المصري من المياه هي أقل من جميع دول الحوض الأخرى.

لذلك نجد بأن الوضع المائي لدول حوض النيل يمثل نموذجا يكاد يكون مثاليا لتضافر عوامل الندرة المائية الطبيعية والندرة الاقتصادية المتعلقة، بغياب البنية الأساسية اللازمة لاستغلال المياه المتاحة، ففي إثيوبيا مثلا فإن نسبة ٥٢% من مواطنيها لا تصلهم مياه شرب نظيفة و ٣٢% لا يتمتعون بخدمات الصرف الصحي، إلا أنها حققت تقدما ملحوظا على المستوى الاقتصادي؛ إذ حقق ناتجها القومي الإجمالي نمواً بنسبة ١١.٦ عام ٢٠٠٦ و ١١.١ عام ٢٠٠٨، وبالتأكيد فإن هذا التحسن النسبي في الوضع الاقتصادي خلق طلبا متزايدا على الغذاء والخدمات، بسبب الاستقرار الداخلي وكان مرتبطا بتوفير حياة أفضل لمواطنيها على عكس مصر⁽²⁾.

المحور الثاني: أثر مشكلة المياه على علاقة مصر بدول حوض النيل:

إن صياغة التعاون المائي الجماعي في حوض النيل هدفاً حرصت عليه دول حوض النيل على تحقيقه عبر سلسلة من المبادرات والافكار والتدخلات الدولية لإيجاد حل للمشكلة، وكان من الواضح أن صياغته كروية استراتيجية ظلت حبيسة ثباين الآراء

(1) صفا شاكر إبراهيم محمد، الصراع المائي بين مصر و دول حوض النيل: دراسة في التدخلات الخارجية" ١٩٩٠-٢٠١٠"، نص المقال متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

www.watersexpert.se/Al Nile.htm

(2) كارن ابو الخير، ادارة المياه في عصر الندرة، مجلة السياسة الدولية، ع ١٨١، القاهرة، تموز،

٢٠١٠، ص ٣١.

والدوافع الداخلية لدول الحوض نفسه وقيود البيئة الاقليمية، فضلاً عن تأثيرات المتغيرات الدولية، فيتضح لنا أنه منذ عام ١٩٦٧ شهد العديد من التجارب بدءاً من مجموعة الاندوجو، وصولاً لمبادرة حوض النيل التي سنأتي على ذكرها مفصلاً⁽³⁾.

إنَّ عدم وجود تنظيم حقيقي حتى الآن بين دول الحوض يحسم عملية توزيع المياه، واستغلالها ثمَّثل عقبة أمام قيام تنظيم قانوني حقيقي يجمع كل دول الحوض؛ إذ ترى إثيوبيا مثلاً ان من حقها الاستفادة من هذه المياه، فضلاً عن ان القيادة الاثيوبية تسعى بعد إعادة ترتيب اوضاع الدول الجديدة في مرحلة ما بعد عام ١٩٩١، إلى تقديم نفسها كفاعل إقليمي قوي في منطقتي حوض النيل والقرن الافريقي، واللذين يُمكن النظر اليهما كمنطقة مُتصلة من خلال الاستراتيجية الأمريكية التي تسعى إلى بناء القرن الإفريقي الكبير، إلى جانب وجود تنافس كبير بين دول حوض النيل حول انتاج أنواع معينة من المحاصيل التي تحتاج لكميات غزيرة من الأمطار، فضلاً عن وجود العديد من الصراعات والغدوات بين دول الحوض والاقنتال الداخلي مع بعضها بعضاً كما هو الحال بين الكونغو الديمقراطية وأوغندا⁽¹⁾.

- مشروع مجموعة الاندوجو :

كانت أولى المُبادرات المصرية لتنظيم توزيع المياه من قبل وزير خارجيتها بطرس بطرس غالي الذي أسهم في وضع مشروعاً سُمي بـ مجموعة الاندوجو ومعناها الإخوة ويتكون من الدول التي يمرُّ بها نهر النيل لتوعية الرأي العالمي بأهميته وفعلاً تمَّ عقد سلسلة من الاجتماعات في الخرطوم ١٩٨٣، كينشاسا ١٩٨٤، القاهرة في الأعوام ١٩٨٥-١٩٨٨، ١٩٩٠-١٩٩١، أديس أبابا ١٩٩١، وحصل على دعم من وزير الكهرباء ماهر أبابطة الذي بدوره وجَّه دعوة لئظرائه في دول حوض النيل للحضور والمناقشة للتعاون في مجال توليد الكهرباء من السودان على نهر النيل، وربط شبكات الكهرباء المختلفة ببعضها بعضاً،

(3) ايمن السيد عبد الوهاب، الرؤية المصرية بين ادارة الازمة وصياغة التعاون الجماعي، في: الامن المائي في حوض النيل : اشكاليات التنمية والاستقرار، مطابع الاهرام التجارية-قليوب، (القاهرة، ٢٠١١)، ص٧.

(1) هاني رسلان، تفاعلات البيئة السياسية في حوض النيل، في، حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة، ٢٠٠٩)، ص ٢٤.

إلا أن المشروع فشل أثناء المناقشات بسبب الخلافات حول اللاجئين، والخلافات الدينية وغيرها، وأدى ذلك إلى تدخل الأمم المتحدة عام ١٩٩٠ التي قدمت مشروع مارشال لتنفيذ المشروع، إلا أن شيئاً من هذا لم يحدث على أرض الواقع⁽²⁾.

-مبادرة حوض النيل:

بقي الأمر على حاله بعد ان تفاقمت المشكلة نهاية القرن العشرين، فوُضعت مصر الاتفاقية الإطارية منذ عام ١٩٩٧ للأمم المتحدة، مع دول الحوض بشأن استخدامات الانهار الدولية المشتركة في غير الأغراض الملاحية التي أقرت بالاتفاقيات القائمة، وبالأخطار المسبق لأية مشاريع تُقام على نهر النيل⁽³⁾.

جاءت فكرة مبادرة حوض النيل عام ١٩٩٧ كالصاعقة على مصر، و بدأت المبادرة تأخذ شكلها الرسمي في شباط ١٩٩٩، بمدينة اروشا في تنزانيا إثر توقيع وزراء المياه لدول الحوض بالأحرف الأولى على وقائع الاجتماع الذي خصص لمبادرة حوض النيل، وقد اتفق الوزراء على أن الهدف من المبادرة هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، من خلال الانتفاع المنصف والمنافع من موارد النيل المشتركة كما قام البنك الدولي وعدد من منظمات الامم المتحدة والمأنحون، بدور تسهيلي للمبادرة وقد نجحت المبادرة في عدة مجالات منها انشاء سكرتارية بمدينة عنتبي في اوغندا ومكتب للنيل الشرقي بأديس ابابا، ومكتب للنيل في البحيرات الاستوائية بمدينة كيغالي بدولة رواندا، وتمويل عدد من المشاريع المشتركة وبدأ العمل على اتفاقية الإطار التعاوني للنيل، غير أنه منذ بداية المناقشات، واجهت المفاوضات أزمة التوقيع عليها إذ تم التوقيع من قبل إثيوبيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وكينيا، والتحقّت بهم بورندي⁽¹⁾.

قامت فلسفة مبادرة حوض النيل على تجاوز التعاون التقليدي حول نهر النيل، من مجرد تنسيق استخدام وتوزيع الموارد المائية للنهر إلى التعاون متعدد الأبعاد، بين دول

(2) بطرس بطرس غالي، بين النيل والقدس يوميات دبلوماسي مصري، ص ص ١٤-١٥.

(3) محمد نصر الدين علام، اتفاقية عنتبي والسود الاثيوبية الحقائق والتداعيات، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام، (القاهرة، ٢٠١٢)، ص ٣١.

(4) هاني رسلان، جدلية الامن والتنمية في حوض النيل: الرؤية السودانية، في: الامن المائي في حوض النيل: اشكاليات التنمية والاستقرار، مطابع الاهرام التجارية- قليب، (القاهرة، ٢٠١١)، ص ٦٨.

حوض النيل ليشمل مجالات أخرى كالتجارة والطاقة والاستثمار وتطوير الموارد المائية لتحقيق التنمية المستدامة ، استناداً إلى تبادل المنافع والتكاليف، لذا فهي تمثل امتداداً للتطور المهم الذي شهده، أدبيات التعاون والتكامل الإقليمي وتحويل المساحات المائية إلى محور للتعاون، وهذا يعود لعوامل عديدة مثل تزايد الطلب على المياه نتيجة تصاعد احتياجات التنمية الاقتصادية ، وتزايد معدلات النمو السكاني، وهو ما أدى لتحويل المياه إلى أحد مصادر الصراع وتهديد الاستقرار الإقليمي بين الدول المطلة على النهر⁽²⁾.

-مبادرة حوض النيل وفكرة إنشاء صندوق تمويل المشروعات

طرح مصر على لسان الدكتور محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والري، في الدورة الجديدة لوزراء مياه دول حوض النيل التي عُقدت في نيروبي منتصف مارس/آذار ٢٠٠٤ ، فكرة استفاة دول الحوض بجزء من الفوائد المائية للتساقط المطري على حوض النيل، وإنشاء صندوق لتمويل المشروعات يلحق بالبنك الأفريقي للتنمية بصورة مؤقتة، وعقد اجتماع للجنة التفاوض المشتركة حول الإطار المؤسسي والقانوني لمبادرة آلية حوض النيل، وشددت رغم ذلك على التمسك بمبدأ الحقوق التاريخية لاستخدامات مصر لمياه النيل، كذلك سعت القاهرة لتلطيف الأجواء ونفي ما يثار عن بيع دول المنبع المياه لدول المصب، ومنها تصريح لوزير الري المصري محمود أبو زيد لصحيفة الأهرام المصرية الرسمية في فبراير/شباط ٢٠٠٤م، عقب عودته من اجتماعات خبراء ووزراء المياه والزراعة في أفريقيا، أكد فيه أن وزراء المياه في أوغندا وتنزانيا وكينيا أكدوا له أن ما يثار عن بيع المياه لمصر، لا يعبر عن المواقف الرسمية للحكومات الإفريقية، ولا يتعدى كونها تصريحات صحفية لا تعبر بالمرّة عن المواقف الرسمية وآراء الحكومات التي تلترم بها⁽³⁾.

-مشروع برنامج المياه لأفريقيا (WPA)

(2) محمد فايز فرحات، مستقبل التعاون بين دول حوض النيل قراءة في خبرات التعاون الإقليمي، في: حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة، ٢٠٠٩)، ص ٤٩.

(3) شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، الاتفاقيات المائية الدولية الموقعة بين دول حوض نهر النيل، ورقة خلفية حول الوضع المائي في حوض النيل، مؤسسة الأهرام، (القاهرة، د.ت)، ص ٢٠.

وانطلاقاً من أن محدودية الموارد المائية تؤثر سلباً على استدامة التنمية في إفريقيا، فقد قامت الحكومة الإيطالية بالتعاون مع اليونسكو في عام ٢٠٠٤ بتبني مشروع برنامج المياه لإفريقيا (WPA) وهو مشروع موجه لخدمة الشؤون المائية في عموم أرجاء القارة الإفريقية، وقامت وزارة البيئة والأراضي الإيطالية بتمويل المشروع كلياً لتحقيق الأهداف التنموية للألفية المتعلقة بالموارد المائية، والامن المائي في ظل بيئة ضاغطة مائياً في مناطق كثيرة من القارة الإفريقية، من خلال توفير امدادات المياه العذبة النظيفة للشعوب الإفريقية في الحضر والريف^(١).

قامت مبادرة حوض النيل على تقسيم الحوض إلى حوضين فرعيين هو حوض النيل الشرقي ويشمل مصر والسودان وارتيريا وإثيوبيا، والثاني حوض نيل البحيرات الاستوائية ويشمل الكونغو ورواندا وبوروندي وكينيا وتترانيا وأوغندا ومصر والسودان، واشتملت على تشكيل لجنة لوضع الإطار القانوني والمؤسسي للاستغلال الامثل، والتوزيع العادل لمياه النيل فيما بين حوض النيل الشرقي للخروج باتفاقية جديدة، تحقق فوائد متعددة لا تقتصر فقط على الحفاظ على حصة مصر الحالية ولكنها تزيدها بدرجة كبيرة^(٢).

- دور مجلس وزراء مياه دول الحوض في لجنة وضع الإطار القانوني:

تولى مجلس وزراء مياه دول حوض مِلَفَ الاتفاقية الإطارية تلك في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥، إذ توالت اجتماعاتهم الوزارية الأولى في اديس أبابا آذار ٢٠٠٦، ثم في بورندي مايو ٢٠٠٦، ثم في رواندا شباط ٢٠٠٧، واخيراً في عنديي بأوغندا يونيو/حزيران ٢٠٠٧، وخلال هذه الاجتماعات وافقت مصر على إحلال مبدأ الامن المائي، بدلاً من الاتفاقيات القائمة وعدم إدراج الإجراءات التنفيذية للأخطار المسبق في الاتفاقية الإطارية، ويكون تعديل بنود وملاحق الاتفاقية بالأغلبية^(٣).

(١) محمد سالم طابع، دور المؤسسات والقوى الدولية في تسوية قضايا المياه: حالة حوض النيل، في: حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة، ٢٠٠٩)، ص ص ١٧٣-١٧٤.

(٢) احمد ابراهيم محمود، اشكاليات الامن المائي في حوض النيل، في: حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة، ٢٠٠٩)، ص ٩٩.

(٣) محمد نصر الدين علام، اتفاقية عنديي والسود الاثيوبية الحقائق والتداعيات، ص ٣١.

ومن خلال لجنة وضع الإطار القانوني والمؤسسي للاستغلال الأمثل والتوزيع العادل لمياه النيل فيما بين حوض النيل الشرقي، أدخلت مصر الزيادة المتوقعة لمواردها المائية، من خلال المبادرة ضمن الخطة القومية للموارد المائية التي بدأ تنفيذها في آذار ٢٠٠٥، وقد اجرت اللجنة اجتماعات متعددة للتفاوض بشأن الاتفاقية الإطارية الجديدة، للتوصل إلى صيغ مرضية لجميع الأطراف مع الأخذ بالحسبان المبادئ والأسس والأعراف، المتفق عليها في القوانين الدولية للمياه العابرة للحدود التي تركز على عدم الإضرار بالآخرين، واحترام المواثيق الدولية وساعدت تلك المفاوضات بالفعل في بناء الثقة بين الدول المعنية ونجحت في تضييق هوة الخلافات، بل أن مصر أعلنت في كانون الأول ٢٠٠٧، على أنه تم الاتفاق على ٩٩% من عناصر الاتفاقية الإطارية^(١).

اجتمع مجلس وزراء مياه دول حوض النيل في مدينة الكونغو عام ٢٠٠٨، وتم الاتفاق على اقتسام المياه وقام رئيس المجلس الوزاري الوزير الكونغولي حينها، بزيارة جميع دول الحوض للتوصل إلى صيغة توافقية بصحبة ممثل البنك الدولي وفي زيارتهما للقاهرة في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩، ولقائهما بوزير الموارد المائية المصري؛ إذ نقل الوفد للوزير المصري بأن دول المنبع لا توافق على استخدام كلمة حقوق تاريخية مطلقاً لا بل طلب منهم حذفها والاكتماء بتعبير الاستخدامات الحالية التي وافقت عليه مصر^(٢).

ومع إصرار مصر وتأكيدها على أن لها حقوقاً تاريخية في مياه النيل تكفلها معاهدتان (1929 و 1959) اللتان تمنحانها حق النقص الفيتو، على أي مشروعات قد تؤثر في حصتها، إلا أن دول حوض النيل تقول إن هاتين الاتفاقيتين موروثتان من الحقبة الاستعمارية، فقد وقعت إثيوبيا في العام 2010، اتفاقية جديدة تتيح لها إقامة مشاريع على النهر من دون الموافقة المسبقة لمصر، بل هددت بعض دول الحوض بتنفيذ مشاريع مستقلة على مجرى النهر، في ظل حاجته إلى موارد مائية متزايدة^(٣).

(١) احمد ابراهيم محمود، اشكاليات الامن المائي في حوض النيل...، ص ٩٩.

(٢) محمد نصر الدين علام، سد النهضة، ادارة الازمة وحدود الخطر، (القاهرة، ٢٠١٥)، ص ١٢٥،

(٣) عبد الزهرة الركابي، ازمة المياه بين مصر واثيوبيا، حزيران، ٢٠١٣، نص المقال متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

-أزمة ٢٠٠٩ ودورها في توقيع اتفاقية عنتيبي عام ٢٠١٠:

بدأت أزمة مياه النيل في الانفجار منذ أيار من العام ٢٠٠٩ ، بعد المؤتمر الذي عقدته وزراء مياه دول حوض النيل في كينشاسا في الكونغو الديمقراطية، عندما طالبت مصر بالالتزام بمبدأ التشاور والإخطار المسبق في حالة إقامة أية مشروعات مائية على ضفاف النيل، بالاتفاق مع ما ينص عليه القانون الدولي من ضرورة التزام دول المنبع بعدم إحداث أي ضرر لدول المصب، وبما يتفق مع حقوق مصر التاريخية في حصة مياه النيل. فقد فوجئت الأخيرة بإصدار دول حوض النيل بياناً مشتركاً في الاجتماع الطارئ المنعقد في الاسكندرية في يوليو/تموز من العام نفسه حددت فيه موقفيها من نتائج اجتماع كينشاسا على اساس قيام مبادرة تستهدف حوض النيل بكامله، وعلى أن تلتزم الجهات المانحة بدعم المبادرة، بل وصدرت تحذيرات كثيرة باستبعاد دول المصب من توقيع الاتفاقية في حالة عدم الموافقة على بنودها، وقد تمثلت نقط الخلاف الرئيسية في مطالبة دول حوض النيل كل من تنزانيا ، كينيا، إثيوبيا، أوغندا ، بإعادة النظر في الاتفاقيات القديمة التي تحكم دول حوض النيل^(١).

طلبت مصر والسودان بتأسيس مفوضية عليا وعلان دول المنبع فتح التوقيع على الاتفاقية الاطارية في ١٤ مايو/ايار ٢٠١٠ ، ومحاولة إنهاء التفاوض لصالح رؤية دول المنبع شكلاً أبرز تداعيات جولة التفاوض التي بدأت في شرم الشيخ بمصر للمدة ١٣-١٤ نيسان ٢٠١٠ ، التي ابرزت عمق التباعد بين رؤيتين متعارضتين لمنظور المصالح الواجب الاحتكام إليه كقاعدة لتنظيم التعاون المائي المستقبلي، فمطلب المفوضية يكتسب مجموعة من المعاني والدلالات الايجابية، المرتبطة بالحرص المصري على استمرار المسار التفاوضي، وإيجاد اليات مؤسسية تساعد على تعميق فرص التعاون الجماعي، وأيضاً يرتبط بالرغبة في المحافظة على المكتسبات التي تحققت من خلال مبادرة حوض

(١) "الاتفاقيات المائية الدولية الموقعة بين دول حوض نهر النيل"، نص المقال نتاح على شبكة

المعلومات الدولية (الانترنت)، على الموقع :

www.pidegypt.org

النيل، والتطلع كذلك لمرحلة قادمة من التعاون لا تستند على المنظور الأحادي للمصالح، بقدر ما يجب أن تُبنى على قدر أكبر من الثقة والمصلحة والرؤية المشتركة⁽²⁾.

اشتعل فتيل الأزمة المائية في نيسان ٢٠١٠ عندما توصلت كل من بورندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وكينيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا، إلى اتفاق إطار جديد أي اتفاقية عنتيبي حول الاستخدام المنصف لنهر النيل، لكن مصر والسودان رفضتا الاتفاقية وتمسكتا بحقوقهما التاريخية، واشترطت مصر عدم المساس بحصتها التاريخية في مياه النيل، مما أدى إلى التصعيد واعتبرت مصر أن المسألة هي حياة أو موت بالنسبة لها، ولكن المشكلة بالدرجة الأساس تعود إلى الحكومة المصرية التي تترك ملفا مهما كملف المياه دون أن تُعيره أية أهمية أو أن تهتم بدول حوض النيل⁽³⁾.

إن الاتفاقية الإطارية التي وقعت عام ٢٠١٠ بين خمس من دول منبع حوض النيل السبع لاقتسام مياه النهر أدى إلى اشعال فتيل بؤادر أزمة بين تلك الدول من جهة ومصر والسودان من جهة اخرى، كون دول المنبع لم تكن طرفا في الاتفاقيات السابقة لتقسيم مياه النيل، كما ان مصر لم تهتم كثيرا بالتطورات السياسية على الساحة الإفريقية في الوقت الذي ظلت فيه متمسكة بالحقوق التاريخية لها في مياه النهر وأعلنت التزامها باتفاقيتي ١٩٢٩-١٩٥٩⁽⁴⁾.

- اتفاقية عنتيبي ودورها في بناء مشروع سد النهضة:

إن ما أضافته اتفاقية عنتيبي التي رفضتها مصر فيما بعد أدى إلى تعثر لمبادرة دول حوض النيل وتحويلها إلى مفوضية قادرة على إدارة ملف المياه، والتعاون بين دول حوض النيل وذلك لمساس الاتفاق بالحقوق التاريخية والمكتسبة لمصر، وإصرار غالبية دول الحوض على تجاوز هذه الحقوق وإعادة صياغة أطر التعاون على أسس جديدة؛ لذا

(2) ايمن السيد عبد الوهاب، مازق التفاوض ومتطلبات الاستراتيجية المصرية، في، الامن المائي في حوض النيل : اشكاليات التنمية والاستقرار، مطابع الاهرام التجارية- قليب، (القاهرة، ٢٠١١)، ص٣٠٤.

(3) ولاء علي البحيري، الادارة المصرية لازمة مياه النيل...رؤية تقييمية، مجلة السياسة الدولية، ع١٨١، القاهرة، تموز، ٢٠١٠، ص٩٩.

(4) اسماعيل سراج الدين، المياه...حرب ام شراكة، مجلة السياسة الدولية، ع١٨١، القاهرة، تموز، ٢٠١٠، ص٣٦.

بدا سد النهضة ومساره يمثل نمودجا لمستقبل وطبيعة العلاقات التعاقدية بين دول حوض النيل في كثير من المراحل، فسد النهضة كان أحد ثمار اتفاق عنتيبي الذي سعت إثيوبيا لتحويله لأمر واقع حاكم لمستقبل العلاقات المائية (1).

يقع سد النهضة على النيل الأزرق بولاية بني شنقول- قماز، بالقرب من الحدود الإثيوبية-السودانية ويبعد عنها من ٢٠-٤٠ كيلو مترا، وأسند إنشاؤه لشركة ساليبي الإيطالية بالأمر المباشر، وأطلقت عليه مشروع إكس، وقررت تغيير الاسم إلى سد الألفية الكبير، وقد تم تشكيل المجلس الوطني لتنسيق المشاركة العامة في تشييده، ويتكون المشروع من سد رئيسي من الخرسانة المضغوطة RCC- وسد فرعي على المناطق المنخفضة المجاورة للخران لمنع غمرها بالمياه، ومحطتين لتوليد الطاقة الكهربائية، ومنطقة تحويل بطاقة ٥٠٠ كيلو فولت، وقناة تصريف فائض المياه، بسعة تخزين ٧٤ مليار م^٣ و يبلغ ارتفاع السد ٤٥ م، في حين يبلغ طوله الذي يعترض مجرى النيل الأزرق نحو ١٨٠٠ م، ويمكنه توليد ٦ آلاف ميغا واط (2).

هدفت إثيوبيا من توقيعها لاتفاقية عنتيبي وبناءها لسد النهضة فرض علاقات تعاونية وتعاقدية من قبل دول المنبع، لإحداث تغييراً واضحاً في منهجية المفاوضات وقواعده التي انطلقت من مبادرة حوض النيل، وتجاوزاً لقواعد عدم الأضرار والدفع نحو إيجاد تكتلات وثوارنات قوى جديدة في منطقة حوض النيل دون العناية إلى دول المصب (3).

وبدءاً من عام ٢٠١٣ شهدت العلاقات بين مصر ودول أفريقيا منهجاً جديداً لم يتم التركيز فيه على المحور المائي فقط، ولكنه تجاوزه إلى محاولة بلورة معادلة تعاونية شاملة

(1) ايمن السيد عبد الوهاب، سد النهضة منهاج حاكم للعلاقات المصرية الاثيوبية، مجلة الملف المصري، ع٥١، تشرين الثاني، (القاهرة، ٢٠١٨)، ص ٩.

(2) أحمد علي سليمان سد النهضة الاثيوبي.. ومستقبل الأمن القومي المصري لقراءة في سيناريوهات مواجهة الأزمة تاريخ الإضافة: ٢٠١٣/٦/٣

(3) ايمن السيد عبد الوهاب، "التعاون المائي في حوض النيل بين الإدراك السلبي ومسؤولية الأبعاد السياسية"، مجلة افاق افريقية، عدد ٣٩، مج ١١، ٢٠١٣، ص ١٧٩.

لكافة المجالات التنموية والاقتصادية وبطبيعة الحال انعكس ذلك نسبياً على العلاقات مع إثيوبيا^(٤).

ومع وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي^(١) إلى الحكم في مصر بدأت مرحلة جديدة من العلاقات فيما يخص إدارة ملف المياه، وتحديد ملف سد النهضة وأُعتمد في هذه المرحلة على التهدئة والعودة للحوار واحتواء التصعيد، فظهر ذلك جلياً في استئناف المفاوضات وتنفيذ توصيات اللجنة الدولية من خلال مكتب استشاري عالمي، وقام السيسي بزيارة إثيوبيا عام ٢٠١٥، وألقى خطاباً في البرلمان الإثيوبي أكد فيه على حقوق الشعبين في التنمية والرخاء، وتم إطلاق آلية المفاوضات الثلاثية بين مصر والسودان وإثيوبيا حول الترتيبات الفنية لسد النهضة، ووقع معهما وثيقة إعلان مبادئ سد النهضة التي تضمنت ١٠ مبادئ أساسية تتسق مع القواعد العامة لمبادئ القانون الدولي الحاکمة للتعامل مع الأنهار الدولية، فضلاً عن قيام الرئيس المصري بزيارة إلى كل من رواندا، وأوغندا، كينيا، تنزانيا، لا بل استضافت مصر الكوميسا والسادك وتجمع شرق أفريقيا في شرم الشيخ آذار

(٤) امانى الطويل، العلاقات المصرية الإثيوبية بين المحددات والتحديات، مجلة الملف المصري، ع ٥١، تشرين الثاني، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٦-٧.

(١) ولد عبد الفتاح السيسي في حي الجمالية بالقاهرة في عام ١٩٥٤، تخرج من الكلية الحربية المصرية عام ١٩٧٧، حصل على الماجستير من كلية القادة والأركان في العام ١٩٨٧، فضلاً عن حصوله على الماجستير من كلية القادة والأركان البريطانية عام ١٩٩٢ بالتخصص نفسه، حصل على زمالة من كلية الحرب العليا من أكاديمية ناصر العسكرية العليا عام ٢٠٠٠، وزمالة كلية الحرب العليا الأمريكية عام ٢٠٠٦، تدرج في المناصب العسكرية ورقى من رتبة لواء إلى رتبة فريق أول، ثم أصبح وزيراً للدفاع عام ٢٠١٢، ثم رقى إلى مرتبة مشير عام ٢٠١٤، وفي الثالث من تموز ٢٠١٣ أعلن عن خضوعه لرغبة الشعب المصري الذي خرج في مظاهرات حاشدة يوم الثلاثين من حزيران ٢٠١٣، لإعلان عدم رغبتة في استمرار حكم الإخوان المسلمين إذ تمت الاطاحة بالرئيس محمد مرسي ثم أعلن عدة إجراءات عرفت بخارطة الطريق، إلا أن مؤيدي جماعة الإخوان والبعض من افراد المجتمع الدولي اعتبروا ما حدث انقلاباً عسكرياً على شرعية البلاد، وحقق على أثرها شعبية كبيرة مما دفعه إلى الإعلان في شهر آذار ٢٠١٤ استقالته من وزارة الدفاع وترشيحه رسمياً لانتخابات رئاسة الجمهورية المصرية والتي فاز بها بنسبة ٩٦,٩% ليصبح رئيساً لبلاده إلى الان، ينظر: إطلال سالم حنا، "بطرس بطرس غالي ونشاطه السياسي ١٩٧٧-٢٠١٦"، ص ٢١٢-٢٢٢.

٢٠١٥ ، التي على أثرها تم الإعلان عن انشاء اول منطقة تجارة حرة بين الدول الإفريقية التي تضم ما يقرب من نصف سكان القارة⁽²⁾.

اجتمع وزراء الموارد المائية لكل من دول مصر وإثيوبيا والسودان في العاصمة السودانية الخرطوم في آذار ٢٠١٥ ، وتم توقيع مذكرة تفاهم تحدد الخطوط العريضة الأولية لكل بلد واهتماماته، التي صادق عليها الرؤساء الثلاثة في ٢٣ آذار من العام نفسه ، وكان الاجتماع خطوة رئيسية نحو تسوية الصراع نهائياً، وجعلت الاجتماعات الحكومات الثلاث أقرب إلى الرأي الأثيوبي، أما وجهة نظر المصرية فقد بدا الدبلوماسي المصري الذي شارك في المحادثات غير راضٍ لعقد اجتماع بعد اجتماع حال دون التوصل إلى أية نتائج مرجوة، وأكد أنهم يضيعون الوقت لا أكثر، وهذا مالم يكن في مصلحة مصر، لأن الاجتماعات ساعدت اديس أبابا فقط ، على فرض حقائق جديدة على الأرض ويبقى استمرار الصراع على مياه النيل يصعب تفسيره من الناحية التقليدية من وجهة نظرهم⁽¹⁾.

(2) اميرة محمد عبد الحليم، سياسة مصر الخارجية تجاه دول حوض النيل، مجلة الملف المصري، ع٤١، آذار، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٤٢.

(1) Fred H. Lawson, Egypt versus Ethiopia: The Conflict over the Nile Metastasizes, The International Spectator Italian Journal of International Affairs, Charles University in Prague, October 2017, p2, <http://www.tandfonline.com/loi/rspe20>

الخاتمة:

- توصلنا في دراستنا إلى جملة من النتائج والتوصيات أبرزها:
- إنَّ مُشكلة المياه تَتطلَّبُ مباحثاتَ جديَّةَ بَينَ الدُولِ المَعنِيةِ بِوُجودِ وَسِيطِ دُولِي ، الَّذِي يَجِبُ اختيَارُهُ وَفِيقَ شُرُوطِ مَهْمَةٍ تُشملُ القُدْرَاتِ المَالِيَّةِ وَالتَكْنُولُوجِيَّةِ الَّتِي يُمكنُ تَقْدِيمِهَا لِلمُساعدةِ الدُولِ المُتَحاورَةِ ، الَّتِي تَتَوَفَّرُ فِيهَا صِفاتُ رَسْمِيَّةِ دُولِيَّةِ كَالأممِ المُتَّحِدةِ وَبَنكِ النِّقْدِ الدُولِي ، إذْ أنَّ مُشارَكَةَ دُولِ الحوضِ فِي الاجْتِمَاعَاتِ عَنِ المِياهِ لَمْ تَزِدْ عَنِ كَوْنِهَا رَفْعاً لِلعَتَبِ.
 - إعدَادُ خِطَّةِ اسْتِراتِجِيَّةِ لِإِدارَةِ المِياهِ بِمِشارَكَةِ كُلِّ الدُولِ المُتَشاطِئَةِ سِوَاءَ كَانَتْ دُولَ المِنْبَعِ أَمْ دُولَ المَصْبِ ، مَعَ العَمَلِ عَلى ضِمَانِ الإِلْزامِيَّةِ فِي التَّنْفِيزِ بَعِيداً مِنَ مُتَغَيِّراتِ السِّيَاسَةِ بِمِشارَكَةِ الخُبْرَاءِ وَالاسْتِشارِيينَ ، وَالوِزاراتِ المُختَصَّةِ ، وَالمُنْظَماتِ غَيرِ الحُكُومِيَّةِ المَعنِيةِ ، وَمُمْتَلِي المُنْظَماتِ الدُولِيَّةِ.
 - وَضَعُ بَرَامِجِ تَوْعِيَّةِ جَماهيرِيَّةِ ، وَأخرى لِتَدْرِيبِ العَامِلينَ فِيها مَعَ الأَخْذِ بِالحِسابِ الاسْتِفاذَةِ مِنَ المَواردِ المَائِيَّةِ الأُخرى كَالمِياهِ الجَوفِيَّةِ ، إِلى جَانِبِ تَشْجِيعِ القَطَّاعِ الخَاصِ لِلاستِثمارِ فِي مَجالِ المِياهِ ، وَاسْتِخدامِ الطُّرائِقِ الحَدِيثَةِ الَّتِي تُقلِّلُ فُقدانَ المِياهِ أَوْ ضَياعِها ، وَانْشاءَ مَحَطَّاتِ تَنْقِيَّةِ لِلمِياهِ العَادِمَةِ ، وَوَضَعُ بَرَامِجِ تَوْعِيَّةِ عَنِ الزِراعَةِ المُنْطَوِّرةِ.

*The Water Crisis and its Impact on the Nile Basin Countries
from the Twentieth Century until 2015*

Etlal Salim Hanna *

Abstract

The problem of water is one of the most important problems facing the Nile Basin countries at the regional and international levels, and it affects the relations between them, specifically the downstream countries Egypt and Sudan, especially with the Western countries trying to get closer to the African countries to ensure their interests in the region.

Hence, our study came to explain the nature of the problem and its impact on Egypt's relations with the Nile Basin countries, to know its causes and then to clarify the motives that led to their agreement at the beginning of the twenty-first century.

The issue of water and the construction of dams on the Nile Basin, is one of the most important issues that was and still leads to tension and escalation between Egypt and the basin countries, and turned into a political and economic weapon, to reach the emergence of the crisis due to the growth of the population size and economic development, and the attempts of the Nile Basin countries to improve. the social and economic level of its citizens.

Keywords: Water problem, Nile Basin countries, Egypt ,Nile rever,Treatment.

*Asst.Prof / History Department/College of Education /University of Al-Hamadniya .